خطة الفصل:

1. **أوضاع المسيحيين العرب خلال العهد العثماني1516- 1918م:**

أ. موقعة مرج دابق (24/922 أوت 1516) ودخول الشام

ب. الأوضاع السياسية والاجتماعية للمسيحيين العرب في ظل الحكم العثماني

2. **الإرساليات التبشيرية إلى بلاد الشام:**

أ. الإرساليات الكاثوليكية

ب. الإرساليات الأرثوذكسية

3. **محاولات الإصلاح في العهد العثماني (التي خصت المسيحيين) والصعوبات التي واجهتها:**

أ. حركة الإصلاح

ب. الصعوبات التي واجهت الحركة الإصلاحية

1. أوضاع المسيحيين العرب في ظل الحكم العثماني (1516- 1918م):

يصف – مصطفى كامل–[1] سماحة الأتراك الدينية والقومية فيقول:

"...وإذا دققنا النظر في سبب العداوة المشهور، وهو مسألة الدين وجدنا أن الدولة العلية هي الدولة الوحيدة في دول الأرض التي عاملت رعاياها الذين يدينون بغير دينها بالتسامح والتساهل والاعتدال، فقد اتبعت أوامر الشرع الشريف وتركت للمسيحيين حرية دياناتهم وعوائدهم وتقاليدهم[2]،واحترمت عقائدهم كل الاحترام، فعاشوا طويلا ممتعين بهاته الحرية ... وعينت الكثيرين من المسيحيين في المناصب السامية والوظائف العليا..."[3]

أ. موقعة مرج دابق (24/922 أوت 1516) ودخول الشام:

كانت دولة المماليك الثانية[4] التي نشأت سنة 1382/784 تسير نحو الانهيار، ففي مرج دابق نشبت إحدى أكبر معارك التاريخ في المشرق العربي الإسلامي، وقد تمكن فرسان المماليك في بداية المعركة من صد هجمات الفرسان العثمانيين لكنهم لم يتمكنوا من تجاوز الحواجز

---

[1] **مصطفى كامل باشا:** الرجل الذي أيقظ الوطنية في قلب شعبه العربي في مصر، والذي جند عقله وقلمه دفاعاً عن حرية الوطن وإيماناً بأن لا كرامة لمواطن إلا بكرامة الوطن وحريته واستقلاله... القائل: إن أمة دبت فيها روح الوطنية وطمحت نفسها للاستقلال، لا تموت أبداً. أنظر: **إسماعيل عزالدين وآخرون**، أبطال العرب7 (مصطفى كامل، موقظ الوطنية)، ط1، دار العودة، بيروت، لبنان، 1975، ص 9.

[2] "... حاول السلطان عبد الحميد كسب العرب، واستمالتهم إلى جانبه ... كما أبعد كل عربي يعمل في سبيل القومية العربية، وحاول القضاء على الشيوخ والرؤساء والإقطاعيين من العرب الذين كانوا يحاولون العمل لصالحهم". أنظر: **محمد عبد الله عودة، إبراهيم ياسين الخطيب**، تاريخ العرب الحديث، دط، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1989، ص 134.

[3] **محمود ثابت الشاذلي**، المسألة الشرقية (دراسة وثائقية عن الخلافة العثمانية1299م/1923م)، ط1، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، 1409هـ/1989م، ص ص 100 – 102.

[4] قامت دولة المماليك الثانية، المعروفة بالبرجية أو الجركسية، على أسس تخالف الأسس التي قامت عليها دولة المماليك الأولى. ونجد أبرز صفة تميزت بها صفة العصبية، فعصر المماليك هو العصر الذي تجلَّت فيه العصبيات بأوضح اتجاهاتها. فلكل سلطان عصبيته من المماليك السلطانية، ولكل أمير عصبيته من المماليك الذين ارتبطوا به ودانوا له. ونتيجة لهذه الظاهرة، التي انفرد بها تاريخ المماليك، كثرت أسماء طوائف المماليك وعصبياتهم من صالحية وظاهرية ومنصورية وأشرفية. أنظر: **محمد سهيل طقوش**، تاريخ المماليك في مصر وبلاد الشام (648 – 923هـ/1250 – 1517م)، ط3، بيروت، لبنان 1431هـ – 2010م، ص325.

الخشبية وسلاسل العربات، فأضحوا هدفاً لنيران سلاح المدفعية وتغير سير المعركة لصالح السلطان سليم، وعمت الفوضى بين المماليك، واستسلم عدد من الأمراء وكبار الزعماء.[1]

وعلى إثر انتصار السلطان سليم الأول في مرج دابق قرب حلب 1516م، ولدى عودته من مصر توقف طويلاً في سوريا من أجل أن يثبت فيها مركزه ويعمل على تنظيم شؤونها. ورغبة منه في تنظيم الضرائب عين مجلساً وأناط به مهمة مسح جميع الأراضي، على أن يحتفظ للتاج بقسم كبير من سهل البقاع الخصب ووادي العاصي المثمر، ثم جعل المذهب الحنفي . وهو الذي اختاره العثمانيون . المذهب الفقهي الرسمي في سورية[2].

ب. <u>الأوضاع السياسية والاجتماعية للمسيحيين العرب في ظل الحكم العثماني</u>:

أصبح المسيحيون العرب جزءاً من رعايا الدولة العثمانية ابتداءً من عام 1516م ـ بعد أن أنهوا حكم دولة المماليك ـ التي عاملتهم وفقاً لنظام المِّلَة المستنبطة قواعده من أحكام الشريعة الإسلامية إذ أن الشرع الحنيف ألزم المسلمين بحقن دماء أهل الذمة[3] والقتال عنهم وحفظ أموالهم وفداء أسراهم، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (مَنْ ظَلَمَ معاهداً أَو كلَّفَهُ فَوقَ طاَقَتِهِ فَأنَاَ حَجِيجُه) رواه أبو داود السجستاني في سننه،[4] فالمسلمون عليهم واجب بالعقد والميثاق لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إِنَّ مَنْ ظَلَمَ مُعَاهِداً حَقَهُ لَمْ يَرَحْ رَائِحَةَ اَلْجَنَّة)، ويقول الله تعالى:(لاَ يَنْهَاكُم اللهُ عَنِ الذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُم فِي الدِّين وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُم وَتُقْسِطُوا إِلَيهم إِنَّ الله يُحِبُ المُقْسِطِينْ)،[5] والسماح لهم بممارسة طقوس دياناتهم وإعفائهم من الخدمة

---

[1] **عصام محمد شبارو**، السلاطين في المشرق العربي، معالم دورهم السياسي والحضاري (المماليك 648 – 923هـ/1250 – 1517م)، دط، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1994، ص ص 114 – 117.

[2] **مسعود الخوند**، سورية المعاصرة(مشهد تاريخي وسياسي عام)، دط، مؤسسة هانياد، بيروت لبنان، دس، ص 18.

[3] **أهل الذِّمة**: هم من يؤدون الجزية وهؤلاء لهم ذمة مؤبدة إن عاهدوا المسلمين على أن يجري عليهم حكم الله ورسوله إذ هم مقيمون بالدار التي يجري فيها حكم الله ورسوله. أنظر: **Hassan El–Memmi**, LA Condition Des "Dhimmys" ou les non – Musulmans Dans LA Civilisation Musulmane, Dar AL – Gharb AL–Islami, Beyrouth, Liban, 1998, P27.

[4] Méme Référence, P7.

[5] **ابن قيم الجوزية**، أحكام أهل الذمة، ط1،دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1415هـ/1995م، ص 4.

العسكرية بالمقابل يتعهد الذميون[1] بدفع الجزية والالتزام ببعض القيود التي تجعل منهم طبقة من المواطنين ولكنهم في درجة أدنى من المسلمين[2] والمسيحيون العرب في بلاد الشام ينقسمون إلى العديد من الطوائف الدينية أبرزها : الروم الأرثوذكس، طائفة الكاثوليك،[3] طائفة الأرمن[4]، طائفة الموارنة[5]، طائفة البروتستانت.

فالسلاطين العثمانيون الأوائل لا يبدون البتة برابرة بلا مبادئ، ويمكن لانضواء الوجهاء والأعيان البيزنطيين تحت رايتهم، ولغياب قهر واضطهاد المسيحيين أن يكون شاهداً على تعايش معين. وبمرور الوقت، يتطور النظام، ولا تتعرض سلطة السلطان للمنازعة؛ ويجري التشديد على الطابع الإسلامي للدولة، لكن نظاماً يأخذ في التبلور، منفتحاً على تفهم لخصوصيات الولايات: فإلى جانب الشريعة الإسلامية، تظهر قواعد محددة، التي تسمح بصون، وتكييف، بل وبتحسين العادات والتقاليد وأنماط الحياة والأحوال الاجتماعية للرعايا المسلمين وغير المسلمين؛ وقد أدى

---

[1] **الذِّمة:** كلمة معناها العهد والضمان والأمان، وإنما سمو بذلك، لأن لهم عهد الله وعهد الرسول وعهد جماعة المسلمين أن يعيشوا في حماية الإسلام، أنظر: **يوسف القرضاوي**، غير المسلمين في المجتمع الإسلامي، ط3، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، 1413هـ – 1992م ص 7.

[2] يصف كاتب مسيحي هو (فيكتور سحاب) نظام أهل الذمة في الإسلام بأنه ابتكار عبقري، لأنه سمح لدولة دينية، بالاتساع لطوائف لا تنتمي إلى عقيدتها، وأكد أن ذلك كان أمراً فريداً في ذلك العصر، ويمضي إلى أن "التعددية الإسلامية من طبيعة سوسيولوجية وقانونية مغايرة للتعددية القسرية المستوحاة من اللاهوت، والتي وسمت بميسمها أوروبا في القرون الوسطى". أنظر: **أحمد بن نعمان**، المرجع السابق، ص 172.

[3] الباب العالي من خلال النصوص الدولية، لم يفعل سوى الاعتراف لكاثوليك (دار الحرب) هؤلاء، المتواجدين على أراضيه، بالضمانات التي تمنحها لأهل الذمة أحكام الشريعة. أنظر: **روبير مانتران**، تاريخ الدولة العثمانية، تر بشير السباعي، ج1، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1992، ص 488

[4] **الأرمن:** عام 1514 استولى العثمانيون بقيادة السلطان سليم الأول على أرمينيا بعد إلحاق الهزيمة بالفرس الصفويين في معركة سهل جالديران .وفي القرن السادس عشر قام الفرس بنقل 30000 أرمني إلى أصفهان وذلك لإحياء هذه المدينة وتمركزوا في الحي المسيحي حي جلفا بسبب ما كان يتمتع به الأرمن من مهارة حرفية. ومن هرب من الأرمن لجأ إلى البلاد المجاورة من بطش الأتراك ومنهم من أسعفهم الحظ ونقلتهم السفن الأوروبية إلى أوروبا. وقد سكن الكثير من الأرمن واستوطنوا في سوريا حيث وجدوا الأمان .أنظر:. ويكيبيديا الموسوعة الحرة .الأرمن. http://ar.wikipedia.org

[5] **طائفة الموارنة:** لما سيطر العثمانيون على الشرق الأوسط قاطبة، أنهوا حكم دولة المماليك بين العامين 1516 و 1517م، فانضوى الموارنة تحت حكمهم لمدة تنوف على الأربعة قرون، قسم العثمانيون البلاد التي احتلوها إدارياً إلى ولايات وإيالات. فجعلوا مصر ولاية واحدة وبلاد الشام ثلاثاً: دمشق وحلب وطرابلس. فتبع الموارنة عموماً ولاية طرابلس، تماماً كما كان الحال في زمن المماليك. وألحقت مناطق جبل لبنان الجنوبية، من المعاملتين حتى الشوف، بولاية دمشق. أنظر: **جميل مدبك** ، موسوعة الأديان في العالم، (الطائفة المارونية)، دط، دار كريبس انترناشيونال، بيروت، لبنان، 2000، ص 87.

هذا النظام في الولايات، خاصة في الولايات المسيحية، إلى صون اللغات المحلية والديانات، بل والأطر السياسية والاجتماعية – فلم يكن القادة العثمانيون يريدون استيعاب الشعوب التي فتحوا بلادها، ولم تكن هناك عثمنة أو أسلمة قسريتان: وإلا فكيف يمكننا تفسير استمرار الديانات المسيحية والأعيان المحليين، أي كافة العناصر التي استخدمتها الدول العظمى، بدءاً من أواخر القرن الثامن عشر، تحت ستار مبدأ القوميات وحماية الأقليات الدينية؟[1]

2. <u>الإرساليات التبشيرية إلى بلاد الشام</u>:

منذ سنة 1525م أقام الملك فرنسوا الأول[2] علاقات دبلوماسية مع الباب العالي مما كان له الأثر الكبير على مسيحيي الشرق الأوسط. فوصل اليسوعيون إلى القسطنطينيّة، ثم إلى أورشليم وقبرص سنة 1553م، وتبعهم الكبوشيون إلى حلب سنة 1625م حيث وصل أيضاً الكرمليون سنة 1626م. ولحق بهم سنة 1644م وممن كان لهم أثر في الحركة الفكرية الشامية اليسوعيون، وقد ابتدأوا نشاطهم في سورية منذ عام 1625م، واضطروا أمام ضغط الحكومة العثمانية أن يوقفوا نشاطهم عام 1773م، ولم يتمكنوا من العودة إلا في سنة 1831م حين أذنت الدولة للمبشرين الأمريكان البروتستانت (البروسبيتيريون) بالعمل في ديار الشام سنة 1820م.[3] أما الموارنة فبقوا على علاقة بالكرسي الرسولي بالرغم من الصعوبات والحواجز التي أقامتها الدولة العثمانية. وقد كانت لهم اليد الطولى في استقبال إخوانهم الشرقيّين الذين اتحدوا برومة من سريان وروم وكاثوليك وأرمن.[4] ومنذ القرن السابع عشر بدأت البعثات التبشيرية الأوروبية تتوالى على الوطن العربي كأحد الامتيازات[5] التي منحتها الدولة العثمانية للدول الأوروبية، وقد قامت

---

[1] **روبير مانتران**، المرجع السابق، ص 12

[2] **فرنسوا الأول**: هو ملك فرنسا (1515–1547 م)، وابن شارل من أورليان، تولى حكم" مقاطعة أنغوليم" (شمالي بوردو في الجنوب الغربي لفرنسا) خلفا لأبيه، وحمل لقب كونت، كما أصبح دوقا على منطقة الفالوا (Valois: شمالي باريس). انتقل إليه عرش فرنسا بعد وفاة أحد أعمامه، الملك السابق "لويس الثاني عشر". أنظر:. ويكيبيديا الموسوعة الحرة. فرنسوا الأول http://ar.wikipedia.org

[3] **محمد أسعد أطلس**، المرجع السابق، ص 99.

[4] **جميل مدبك**، موسوعة الأديان في العالم(المسيحية)، دط، دار كريبس انترناشيونال، بيروت، لبنان، 2000، ص 167.

[5] **الامتيازات الأجنبية**: هي عبارة عن معاهدات تجارية ـ ثقافية ـ سياسية عقدتها تباعاً دول أوروبا: فرنسا وإنجلترا وروسيا مع الدولة العثمانية تسهيلاً لعلاقاتها التجارية مع اعتراف الفريق الثاني للفريق الأول ببعض الحقوق الدينية والحريات السياسية التي أصبحت فيما بعد أساساً لسياسة المطالبة بحماية الأقليات المسيحية في الشرق وبمركز ممتاز، فكانت هذه الامتيازات بمثابة=

هذه البعثات بنشر ثقافتها، وتدريس شتى العلوم في المعاهد التي شيدتها، ووجهت عناية فائقة إلى اللغة العربية، وطبع كثير من أمهات الكتب العربية ومخطوطاتها، وكانت تهدف إلى إحداث صدع في الدولة العثمانية بإذكاء روح الانفصال بين العرب والأتراك، وقد ساعدت هذه الكتب على تقوية الروح القومية[1].

أ. **<u>الإرساليات الكاثوليكية:</u>**

يقول السيد إتيان الذي ترأس الإرسالية الكاثوليكية: (هذه أول إمكانية لتعزيز انتصار الإيمان الذي سنعلمه، ذلك لأن القرآن يحرم حتى ذلك الوقت التعليم. لقد سافرت أول إرسالية مكونة من سبعة رجال دين في 1839/11/21م إلى إسطنبول ... الأخوات يفتحن داراً لليتامى وفصولاً للتدريس في نهاية 1840م يصل عدد التلاميذ إلى 230، وعام 1842م يصل العدد إلى 500).[2]

كانت الكاثوليكية أولى الإرساليات التبشيرية في بلاد الشام ممثلةً بـ: اليسوعيين مستهدفين جذب اتباع المذاهب المسيحية الأخرى إلى الكاثوليكية وتنظيم الموارنة وربطهم بروما وقد نجحوا بذلك عام 1836م وارتبط موارنة الشرق بروما وقام المبشرون الكاثوليك بالتدريج بإيجاد اتباع وكنائس كاثوليكية داخل الطوائف الأرثوذكسية والأرمينية والسريانية و النسطورية.

ورغم أن الدولة العثمانية لم تعترف بالكنائس الكاثوليكية حتى القرن التاسع عشر وانحصرت رعايتها بالأرثوذكس الذين تمتع بطريركهم في استانبول بنفوذ كبير فإن الكنائس الكاثوليكية بعد صدام مع الأرثوذكس أصبحت تتمتع بالاستقلال.

وفي 1855م أسست جمعية (الشبان المسيحيين) من الإنجليز والأمريكان وتفرع عنها (جمعية الشبان المتطوعين للتبشير في البلاد الأجنبية).

=ثغرات يطل منها الغرب على بواطن السياسة العثمانية ويشرف على دخيلة أمرها. أنظر: **منير الخوري**، صيدا عبر حقب التاريخ (من 1800 ق. م. إلى 1966م)، دط، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1966، ص 195.

[1] **محمد عبد الله عودة، إبراهيم ياسين الخطيب**، المرجع السابق، ص127.

[2] **علي محمد الصلابي**، الدولة العثمانية، المرجع السابق، ص 413.

وكان اليسوعيون قد أسسوا مدارس في بيروت 1839م وغزير 1843م وزحلة 1844م ودمشق 1872م وحلب 1873م وبانتقال مدرسة غزير إلى بيروت 1875م، تحولت إلى جامعة القديس يوسف (اليسوعية).

ب. الإرساليات الأرثوذكسية:

كما أتاحت اتفاقية "كوجك قينارجة" التي وقعت بين روسيا والدولة العثمانية 1774م الفرصة لبدء النشاط التبشيري الأرثوذكسي في القدس وقامت بتأسيس جمعية فلسطين الإمبراطورية عام 1837م بقصد دعم النشاط الديني والثقافي الروسي في القدس. وتبنت برنامجاً لتعليم الأرثوذكس في مدن الناصرة ورام الله، وحيفا، ويافا وعلمت باللغة العربية. وبعد أن تعددت الإرساليات وتضاربت نشاطاتها اتفقت فيما بينها على توزيع أدوارها بحيث تغطي مختلف أنحاء دولة الخلافة فأخذت إرساليات التبشير الأمريكية على عاتقها قبائل النصيرية وما لبثت أن ارتدت إلى جبل لبنان[1] بعد فتنة 1860م[2]، أما الآستانة فقد أصبحت منذ عام 1846م مركزا لأعمال المبشرين

[1] عرفت سلسلة الجبال الغربية باسم "لبنان" منذ العهد الروماني، بينما كان يطلق على السلسلة الشرقية اسم أنتيليبانوس "Antilibanos" (أي لبنان المقابل). وهاتان السلسلتان كانتا فيما مضى من العصور الجيولوجية سلسلة جبال واحدة. أنظر: **مسعود الخوند**، الموسوعة التاريخية الجغرافية، (لبنان المعاصر، مشهد تاريخي وسياسي عام)، ج16، دط، لبنان، 1994، ص 23

[2] **فتنة 1860م**: كانت شرارة الفتنة حادث فردي في بيت مري (30 أوت 1859)، ما لبث أن تضخم وتحول إلى حرب طائفية، ذهب ضحيتها عدد كبير من القتلى من الطرفين(الدروز والنصارى)، وكانت ذروتها في ماي وحزيران 1860، وتخللتها مذابح وإحراق قرى، وامتدت فشملت معظم لبنان وانتقلت إلى سورية، وكان الأتراك يشاركون إلى جانب الدروز مباشرة ويمدوهم بالأسلحة ويقطعون الطرق على المسيحيين. وفي حين كان الولاة العثمانيون يسكتون عما يجري، وفي مقدمتهم والي صيدا خورشيد باشا، اندفع عدد من الغيورين المصلحين من كل الطوائف، وعلى رأسهم الأمير عبد القادر الجزائري، إلى إيواء عدد كبير من الهاربين والمشردين. وعندما وصلت أخبار هذه المذابح إلى فرنسا، التي كانت حينها تحت حكم الإمبراطور نابليون الثالث، هبَّت الأوساط الكاثوليكية تطالب الحكومة بالتدخل. وبعد عدة محاولات قامت بها فرنسا، واتهمت فيها السلطان العثماني بالإخلال بالتعهدات التي أطلقها خلال مؤتمر باريس 1856 بالمساواة بين جميع أبناء السلطنة، عقد مؤتمر باريس في 3 أوت 1860، حضرته فرنسا وبريطانيا وروسيا والنمسا وبروسيا والدولة العثمانية، وتقرر فيه إرسال 12 ألف جندي، نصفهم فرنسيون. وفي 16 أوت نزلت السواحل أولى الفرق العسكرية الفرنسية بقيادة الجنرال بوفور دوتبول Beaufort d'Hautpoul. وأثناء التحضير لمؤتمر باريس المذكور، توقعت الدولة العثمانية تدخلاً أوروبياً مشتركاً في حوادث لبنان، فأسرعت وأرسلت كبير رجالاتها، وزير خارجيتها فؤاد باشا، بصلاحيات واسعة وفوق العادة، وفوَّضته اتخاذ كل التدابير، فأعدم 111 ضابطاً تركياً، وحكم على مئات الدمشقيين بالإعدام أو السجن أو النفي. أنظر: نفس المرجع، ص 98 – 99.

ووكراً أميناً لنشاطاتهم ولاسيما بعد تأسيس الكنيسة البروتستانتية فيها.[1] ولم يكن اختيار المبشرين لاستانبول بالذات كمركز رئيسي لنشاطهم مجرد مصادفة بل لأنها كما يقول (بلس) محط أنظار المسلمين وعاصمة أمير المؤمنين.

ولذلك فقد سعت الإرساليات التبشيرية للتواجد فيها بشكل أو بآخر مما يساعدها على رصد الحركات السياسية ومتابعة التطورات تحت ستار الخدمات الطبية والتعليمية والتبشيرية.

وقد وصلت حدة التنافس بين الكاثوليك (البعثات الفرنسية) والبروتستانت (الأمريكان) أحياناً إلى درجة التناحر، فكان من نتائج ذلك انتعاش اللغة العربية، وبانتعاشها قامت حركة فكرية انتقلت، خلال زمن قصير من الأدب إلى السياسة (عصر النهضة).

فعبر الإرساليات الأجنبية تم إبراز خصوصيات إقليمية وطائفية وعشائرية وعائلية، وهذه الخصوصيات لم تكن عملياً إلا المطية والجسر الذي دخل منه الاستعمار إلى بلادنا. فالإرساليات مثلاً في لبنان أوجدت نوعاً من المؤسسات ومن العلاقات الشبيهة شكلياً بالمؤسسات الأوروبية وهذه المؤسسات، لعبت دوراً توحيدياً على الصعيد الطائفي، إلا أنها، كانت تلعب دوراً تجزيئياً في نواحي ومسائل أخرى، خاصة فيما يتعلق بالمفهوم الوطني القومي. وبالتأكيد كان المواطن العربي المسيحي في لبنان، يرى المؤسسات الكنسية والمدرسية للإرساليات الأجنبية، فيقارنها بالمؤسسات العثمانية، فيجد أن هناك فرقاً كبيراً بين واقع هذه المؤسسات وهذا الفرق الموجود شكل المسافة، التي أدت إلى نمو الوهم في التعاون مع الأجانب، وفي إبراز اللحمة الطائفية، كبديل للحمة العلمانية القومية والتي كان مفترضاً أن تشكل الدافع لأهداف مشتركة.[2]

ونلخص أهم الآثار التي تركتها هذه البعثات في المسيحيين العرب بأنها ساعدت على تعلم اللغات الأوروبية الحديثة، وركزت على التعليم المهني من هندسة وطب وغيرهما من العلوم الحديثة، ولعبت دورا هاما في تخريج جيل أو طبقة المدنيين المثقفين الذين تشربوا الحضارة الغربية وأصبحوا من مروِّجي فكرة الإصلاح في الشرق، الأمر الذي كان منطلقا لتكوين اتجاه

[1] **موفق بني المرجة**، صحوة الرجل المريض (أو السلطان عبد الحميد الثاني و الخلافة الإسلامية)، دط، دار الكويت للصحافة (الأنباء)، الكويت، ماي 1984م، ص155 – 156.

[2] **فرحان صالح**، المادية التاريخية والوعي القومي عند العرب (الجذور)، ط2، دار الحداثة، بيروت، لبنان، 1981، ص 11.

فكري سياسي سينمو عبر الجمعيات والمجلات والصحف؛ اتجاه تميز بطروحاته القومية الليبرالية والعلمانية.

3. **محاولات الإصلاح في العهد العثماني والصعوبات التي واجهتها:**

أ. **حركة الإصلاح:**

لما بدأت الدولة العثمانية تضعف سارعت إلى تحقيق بعض الإصلاحات التي بدأت في عهد السلطان سليم الثالث (1789-1807م). وبعد توقيع مندوبهم على معاهدة (كوتاهية) يوم 18 أفريل 1833م في مقر إبراهيم باشا بن محمد علي أن امبراطوريتهم العظمى آخذة في الانحلال[1] ، فاتجهت في أول الأمر نحو إصلاح الجيش بإدخال النظم الأوروبية الحديثة ولكن (الانكشارية) وقفوا عقبة في سبيل الإصلاح وأرغموا السلطان على التنازل عن العرش، ثم أمر السلطان محمود الثاني بعد الواقعة الخيرية سنة 1826 بحل قوات الإنكشارية ليحل محلها جيش عثماني حديث على النمط الأوروبي، فتأسس في 1826 وأطلق على الجيش اسم العساكر المحمدية المنصورة المدربة ثم اسم "أوردوي عثماني" أي الجيش العثماني ثم أستقر على اسم "أوردوي همايون" أي الجيش الهمايوني. وكون جيشاً قوياً استطاع أن يقوم بأعمال عسكرية كبرى في قتاله لليونانيين في المورة، ثم قتال محمد علي.[2] و على غرار الإصلاح العسكري كانت هناك إصلاحات مست قطاعات أخرى أبرزها "الإصلاح المدني والإداري" صدرت سلسلة من الإصلاحات الإدارية والمدنية ما بين 1878/1839م، ومن أبرز هذه التنظيمات:

✓ **خط كلخانه سنة 1839م:**

كانت سنة صدور خط كلخانة حدثاً في الأوساط الأوروبية، هذا ما سجله أحد المنصرين الفرنسيين بقوله: (كان عام 1839م عاماً عظيماً بالنسبة للتوغل الفرنسي في تركية ... لقد كان بداية التنظيمات والسنة الأولى في الإصلاح ... ونحن رجال الدين سنبدأ بالاستفادة من هذه الليبرالية الخجولة، ونبدأ بإرسالية تبشيرية للتعليم الكاثوليكي).[3] لما تولى السلطان عبد المجيد

[1] **محمد أسعد أطلس**، المرجع السابق، ص 27.

[2] **موفق بني المرجة**، المرجع السابق، ص72.

[3] **علي محمد الصلابي**، الدولة العثمانية، المرجع السابق، ص 413.

الأول 1822-1861م[1]، السلطنة سار على خطة والده السلطان محمود الثاني في الإصلاحات الداخلية. حيث استهل عهده بإصدار أول دستور للبلاد نشرت فيه مراسم التنظيمات المعروفة بخط كلخانة (حديقة قصر الفل) في 3 نوفمبر 1839م الذي سميت نصوصه بـ (التنظيمات الخيرية):

- احترام الحريات العامة والممتلكات بغض النظر عن المعتقدات الدينية والعنصرية، ومنح الرعية أمنية الروح والعرض والمال.
- مساواة جميع الأفراد أمام القانون، وعدم عقاب أي مذنب دون محاكمة.
- إلغاء نظام الالتزام، وتحسين طرق جباية الضرائب، وتوزيعها بصورة عادلة على السكان.
- تنظيم التجنيد وتحديد فترة الخدمة العسكرية. وقد كان السلطان يرمي إلى إنشاء مجتمع
- يقوم على فكرة المواطنة أي أن يكون السكان مواطنين لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات.[2]

✓ **خط همايون 1856م:**

لما انتهت حرب القرم[3] أصدر- السلطان عبد المجيد الأول ـ خطاً آخر في فيفري 1856م، وقد عرف بخط (همايون) وهو تأكيد لما جاء في خط (كلخانة) مع إضافات جديدة تتعلق بحقوق المسيحيين والتنظيمات الإدارية الجديدة. وقد تضمن مايلي:

- المساواة في التجنيد بين المسلمين وغير المسلمين.

[1] **عبد المجيد الأول (1839/1860)**: تولى الحكم بعد وفاة والده السلطان محمود الثاني سنة 1839م، وكان في السادسة عشرة من عمره، فكان صغر سنه هذا فرصة لبعض الوزراء التغريبيين لإكمال ما بدأه والده الراحل من إصلاحات على الطريقة الأوروبية، والتمادي في استحداث الوسائل الغربية، أنظر: **علي محمد الصلابي**، الدولة العثمانية، المرجع السابق، ص 407.

[2] **محمد عبد الله عودة، إبراهيم ياسين الخطيب**، المرجع السابق، ص ص117 – 118.

[3] **حرب القرم:** هي حرب قامت بين الإمبراطورية الروسية والدولة العثمانية في 4أكتوبر1853 م، واستمرت حتى1856 م . ودخلت مصر و تونس وبريطانيا وفرنسا الحرب إلى جانب الدولة العثمانية في1854 م التي كان قد أصابها الضعف، ثم لحقتها مملكة سردينيا التي أصبحت فيما بعد1861 م مملكة إيطاليا .وكان أسبابها الأطماع الإقليمية لروسيا على حساب الدولة العثمانية وخاصة في شبه جزيرة القرم التي كانت مسرح المعارك والمواجهات، وانتهت حرب القرم في 30 مارس1856 م بتوقيع اتفاقية باريس وهزيمة الروس. أنظر: ويكيبيديا الموسوعة الحرة. حرب القرم. http://ar.wikipedia.org

- معاملة جميع رعايا الدولة معاملة متساوية مهما كانت أديانهم ومذاهبهم.
- المحافظة على الحقوق والامتيازات التي تمتع بها رؤساء الملل غير الإسلامية.
- القضاء على حواجز نظام الملل، ليتمتع كل مواطني الإمبراطورية بمواطنة عثمانية متساوية.
- أن تصبح المسائل المدنية الخاصة بالرعايا المسيحيين من اختصاص مجلس مختلط من الأهالي ورجال الدين المسيحيين يقوم الشعب بانتخابه بنفسه.
- فتح معاهد التعليم أمام المسيحيين، لتفتح أمامهم وظائف الدولة.[1]

يعتبر السلطان عبد المجيد أول سلطان عثماني يضفي على حركة تغريب الدولة العثمانية صفة الرسمية، إذ إنه أمر بتبني الدولة لهذه الحركة وأمر بإصدار فرماني التنظيمات عامي 1854، 1856م وبهما بدأ في الدولة وفق المنهج الغربي، وبهذين الفرمانين تم استبعاد العمل بالشريعة الإسلامية، وبدأت الدولة في التقنين وإقامة المؤسسات.[2]

ولما تولى الخلافة السلطان عبد الحميد الثاني[3] في أوت 1876م وتبوأ عرش السلطنة والبلاد على أسوأ حال، حيث كانت في منتهى السوء والاضطراب سواءً في ذلك الأوضاع الداخلية و الخارجية.

أما الأوضاع الخارجية: فقد اتفقت الدول الغربية على الإجهاز على الدولة التي أسموها (تركة الرجل المريض)، ومن ثم تقاسم أجزائها، وضغط الدول المسيحية على الدولة لإعلان الدستور

[1] **علي محمد الصلابي**، الدولة العثمانية، المرجع السابق، ص 410.

[2] نفس المرجع، ص 411.

[3] **عبد الحميد الثاني:** ولد السلطان عبد الحميد الثاني أو السلطان حميد عام 1258هـ/1842 م، وتوفي سنة 1336هـ/1918م إثر نزيف داخلي عن عمر ناهز 78سنة. أبوه هو السلطان عبد المجيد الأول، وأمه تير مزكان. أتقن السلطان حميد اللغتين العربية والفارسية ونهل كثيراً من علوم الشريعة والسياسة والاقتصاد على يد أساتذة متخصصين. وانتسب في حياته إلى ثلاث طرق صوفية تباعاً: الشاذلية، ثم القادرية، فالنقشبندية في أواخر حياته. كما عرف عن السلطان حميد تقواه وصلاح حاله، وبذله النفس والنفيس من أجل إخراج الدولة العلية من غياهب الظلمات التي تقبع فيها. أنظر: **هشام داود الغنجة وآخرون**، الدولة العثمانية (من فتح القسطنطينية إلى الرجل المريض699-1342هـ/1299-1923م)، دط، دار بلقيس، دار البيضاء، الجزائر، دس، ص ص 86 – 87.

وتحقيق الإصلاحات في البلاد. إضافة إلى الثورات التي عمت إقليمي البوسنة والهرسك، وبلغاريا والحرب المباشرة مع روسيا القيصرية[1]

وأما الأوضاع الداخلية: فقد ظهر التعصب القومي والدعوات القومية والجمعيات ذات الأهداف السياسية بإيحاء من الدول الغربية المعادية ولاسيما إنجلترا، وكانت أهم مراكز هذه الجمعيات في بيروت واستانبول، وقد كان للمسيحية دورها الكبير في إذكاء تلك الجمعيات التي أنشئت في بيروت والتي كان من مؤسسيها بطرس البستاني وناصيف اليازجي، كما تم إعلان الدستور 1876م وتم إنشاء مجلس نيابي لكن عبد الحميد عاد وعطَّل الدستور وحلَّ البرلمان سنة 1878م وهو ما جعل حكمه أوتوقراطياً على مدى ثلاثة عقود متتالية[2]

وفي وسط هذه التيارات والأمواج المتلاطمة تقلد السلطان عبد الحميد الحكم، وكان عليه أن يسير بالدولة إلى شاطئ النجاة والأمان وذلك وفق السياسة الآتية:

- حاول كسب بعض المناوئين له واستمالتهم إلى صفه.
- عامل الأقليات والأجناس غير التركية(كالطائفة المسيحية) معاملة خاصة كي تضعف فكرة العصبية وغض النظر عن بعض إساءاتهم.
- حرص على إتمام مشروع خط السكة الحديدية التي تربط بين دمشق والمدينة المنورة[3]

نصحت بريطانيا وفرنسا السلطان عبد الحميد بضرورة متابعة الإصلاح، فأصدر برنامج إصلاح يسمى همايون، أكد فيه على المساواة التامة بين المواطنين أمام القانون دون تمييز، ومما جاء فيه:

- إقرار امتيازات الطوائف غير الإسلامية . المسيحية خاصة . والسماح لها بممارسة شعائرها الدينية، وبناء معابدها، ومنع استعمال الألفاظ التي تحط من قيمة أهل الذمة.

[1] **فدوى نصيرات**، <<السلطان عبد الحميد الثاني ودوره في تسهيل السيطرة الصهيونية على فلسطين (1876 – 1909)>>، جامعة فيلاديلفيا، الأردن، ص 38.

[2] **فدوى نصيرات**، <<السلطان عبد الحميد الثاني>>، المرجع السابق، ص 39.

[3] **سليمان بن صالح الخراشي**، المرجع السابق، ص ص 27 – 28.

- إفساح المجال أمام كافة رعايا الدولة المساهمة في خدمة الدولة عن طريق تعيينهم في الوظائف، واستفادتهم من خدمات الدولة التعليمية.
- إنشاء محاكم مختلفة للفصل في القضايا المدنية والجنائية، أما دعاوي الأحوال الشخصية والإرث فتحال إلى المحاكم الشرعية للمسلمين، والمحاكم الطائفية لأهل الذمة[1]. غير أن هذا الخط لم يقابل بالترحاب الكافي من المسلمين والمسيحيين، ذلك أن المسلمين وجدوا أنه يعمل على مساواتهم مع أهل الذمة، أما المسيحيون فكانوا يهدفون إلى الاستقلال عن الحكم العثماني الإسلامي، فزاد التوتر بين الطرفين، وأدى إلى قيام فتنة في لبنان عام 1860م، وأيدت فرنسا الموارنة، وبريطانيا الدروز[2].

✓ **<u>الإصلاح الدستوري:</u>**

استمرت حركة الإصلاح بالرغم من معارضة بعض رجال الدين والباشوات، في حين انصرف السلطان عبد العزيز[3] إلى اللهو والتبذير، فأصبحت أحوال الدولة سيئة، ومستقبلها يبدو قاتماً، وارتفعت ألوية العصيان في أقاليم البلقان، وأخذت روسيا تهدد بالتدخل، ورغبت أوروبا باستمرار حركة الإصلاح، ولكن السلطان عبد الحميد قطع على الجميع عملهم لدى توليه السلطة، فعين مدحت باشا صدراً أعظم، وأعلن دستوراً للدولة العثمانية سنة 1876م[4]. وقد جاء في المقدمة أن الدستور يهدف إلى:

---

[1] **محمد عبد الله عودة، إبراهيم ياسين الخطيب**، المرجع السابق، ص118.

[2] فرقة باطنية تنتسب إلى نشتكين الدرزي، الذي ظهر أيام الحاكم بأمره أبي علي المنصور بن العزيز أحد ملوك العبيديين الفاطميين الذين حكموا مصر. وسرعان ما انتشر المذهب الدرزي إلى لبنان، سوريا، فلسطين، الأردن، وغيرها. أنظر: **هشام داود الغنجة، محمد زيتوني**، المرجع السابق، ص 76.

[3] **عبد العزيز الأول (1876/1861)**: تولى الحكم بعد أخيه في أواخر عام 1861م، وفي عهده تفجرت ثورة في جزيرة كريت أخمدت عام 1863م، وتم فتح قناة السويس عام 1869م، وصدرت مجلة الأحكام العدلية وقانون التجارة البحرية في أوائل عهده وزار أوروبا وفكر في الاستفادة من خلاف الدول الأوروبية فيما بينها، أنظر: **علي محمد الصلابي**، الدولة العثمانية، المرجع السابق، ص 425.

[4] كان الدستور ينص على فصل السلطات من حيث الشكل لا المضمون، كما أن التغييرات التي طرأت على نظام الحكم طبقاً له كانت من قبيل التطور، فلم يفكر أحد في تقليص حق السلطان في السيادة، كما نص الدستور على أن شخص السلطان مصون لا يمس، وأنه لا يسأل أمام أحد عن أعماله، ومن ثم كان الدستور مرتهناً بشخصه، فله وحده حق تعيين وإقالة الوزراء، كما أنه هو الذي يعقد المعاهدات ويعلن الحرب ومعاهدات الصلح، وهو القائد العام للقوات المسلحة، ومن حقه كذلك إصدار كافة=

- المساواة المدنية والسياسية لجميع العثمانيين
- أباح حرية التعليم وجعله إجبارياً
- أعلن حرية النشر و الصحافة

اضطر السلطان عام 1878م إلى تعليق العمل بالدستور بسبب عدوان روسيا على أراضي الدولة العثمانية، وبقي معلقاً ثلاثين عاماً.

✓ **تأسيس المدارس غير إسلامية:**

لم تقف الدولة العثمانية حائلة دون قيام الطوائف غير الإسلامية بإقامة **مدارس**[1] **خاصة** بهم، فقد أقيمت من قبل الأغنياء وأرباب الخير من غير المسلمين وكانت تدار من قبلهم، كما كانت تتخذ عادة إحدى الغرف الملحقة بالكنائس كمدرسة يقوم الرهبان بالتدريس فيها، أي على غرار المدارس الدينية الإسلامية الأولى التي كانت تقام في الجوامع أو في أماكن قريبة منها. ويستدل من التعليمات المتعلقة بمهام مديري المعارف والتي أصدرتها وزارة المعارف العثمانية في 8 رجب 1314هـ/ أن هذه المدارس كانت على قسمين:

- **المدارس المِلِّيَةُ:** وتعود ملكيتها إلى الطوائف الدينية (المسيحية بالدرجة الأساسية) وتغطى نفقاتها من الأوقاف المخصصة لها وتدار من قبل الطوائف والبطريركيات التي تتبعها.

=القوانين في شتى المجالات دون الرجوع إلى البرلمان. وهكذا ظل السلطان عبد الحميد الثاني (1293- 1327هـ/1876-1909م) يتمتع بالسلطة التي لم يسبق لأسلافه أن تمتعوا بها، بحيث أن مدحت باشا ذاته كان أول الضحايا. كما أن الصلاحيات الواسعة التي منحها الدستور للسلطان حدَّت من سلطة رئيس الوزراء بحيث لم يتح له أن يلعب سوى دور ثانوي في تسيير دفة الحكم، ونص الدستور على حرية أعضاء البرلمان في إبداء آرائهم وفي التصويت، وكان لا يمكن محاكمتهم إلا إذا تجاوزوا حدود قوانين المجلس، وحدَّد الدستور اللغة التركية العثمانية باعتبارها اللغة الرسمية للدولة التي يجري بها الحديث في كل الجلسات، كما نص أن يكون التصويت سريّاً أو علنيّاً بحسب الظروف، وعلى أن يقر مجلس النواب الميزانية دون تدخل من جانب السلطان بعكس الحال فيما يتعلق بالقوانين العادية. أنظر: **علي محمد الصلابي** ، الدولة العثمانية، المرجع السابق، ص 436.

[1] يذكر أن عدد المدارس البروتستانتية هو 413 وذلك في وقت كان عدد مدارس الأقليات فيها 4547 منها 4049 مدرسة غير مرخصة أما الباقية فهي مجازة. أنظر: **فاضل بيات**، دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني، ط1، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، 2003، ص420.

- **<u>المدارس الخاصة:</u>** وهي التي تقام من قبل الأشخاص. فأسست الطوائف المسيحية مدارس مختلفة خاصة بها، وكانت ملكيتها تعود إلى الأقليات المسيحية البارزة: السريان والكلدان والأرمن، وتذكر جريدة الزوراء[1] (الجريدة الرسمية لولاية بغداد): أن الطائفة المسيحية أسست في بغداد سنة 1870م مدرسة لتعليم أطفالها، أما السريان فقد أسسوا مدرستهم في سنة 1895م، وضمت في السنة نفسها 54 طالبا، وأسس الأرمن مدرسة لهم في بغداد، وكانت تضم في سنة 1898م 75طالبا.

و لم تُشَّرِع الدولة العثمانية أي قانون من شأنه أن يقيد التعليم في المدارس غير الإسلامية في بداية الأمر. ولكن بعد أن ازداد التدخل الغربي في شؤون الدولة العثمانية، وبرزت إلى الوجود مسألة الطوائف غير الإسلامية، وخاصة المسيحية، قامت الدولة العثمانية بسن بعض التشريعات دون قيام هذه المدارس بما يتعارض مع سياسة الدولة، غير أنها (الدولة العثمانية) لم تتمكن دائما من أن تحقق ما تبغيه[2] .

ب. <u>واجهت حركة الإصلاح عدة صعوبات</u>:

- ✓ قلة المتحمسين لحركة الإصلاح لاعتقادهم أن ما يؤخذ عن الشعوب الأخرى لا يتناسب والثقافة الإسلامية، و كثرة الثورات الداخلية خاصة في بلاد الشام.
- ✓ حرص بعض المتنفذين على المحافظة على امتيازاتهم ولا سيما رؤساء العشائر، ورجال الدين المسيحيين الكاثوليك والأرثوذكس وبخاصة قانون الولايات.
- ✓ وعدم جدية السلاطين في القيام بالإصلاحات لكثرة المصاعب المالية.[3]
- ✓ تشجيع الدول الغربية الحركات الانفصالية، للضغط على الدولة العثمانية بمنح بلغاريا، واليونان الاستقلال.

---

[1] **جريدة الزوراء:** هي صحيفة عراقية أسبوعية تصدر باللغة العربية .أسست في بغداد عام 1869 م. تم صدور جريدة الزوراء العراقية على يد مؤسسها الوالي مدحت باشا. الذي جلب لها مطبعة من باريس عام 1869م، اسماها بمطبعة(الولاية). صدرت الزوراء ومنذ عددها الأول باللغتين العربية والتركية ، بثماني صفحات، ثم بأربع صفحات، حتى عام 1908 م. تكمن أهمية هذه الصحيفة كونها احدى أهم وسائل إعلام الحكومة العثمانية في العراق على غرار ما حدث في سوريا. أنظر: ويكيبيديا الموسوعة الحرة. جريدة الزوراءhttp://ar.wikipedia. org

[2] **فاضل مهدي بيات**، المرجع السابق، ص ص 414 – 415.

[3] **محمد عبد الله عودة ، إبراهيم ياسين الخطيب**، المرجع السابق، ص 120.